إطلالة على علم تحقيق المخطوط وخطواته

د.محمد صاحبي*

إن الاهتمام بالمخطوط، تحقيقا ودراسة، ليس خاصية من خاصيات التراث العربي الإسلامي وحده، بل هو ثقافة مشتركة بين جميع الأمم ذات الحضارات المتجذرة في أعماق التاريخ.

والواقع أن علم تحقيق المخطوط،كما نعرفه اليوم، ما هو إلا مظهر من مظاهر عديدة، لكن متكاملة، من علم أوسع هو علم الكوديكولوجيا "codicologie"* الذي نشأ وترعرع عبر التاريخ، ابتداء من الفترة التي اخترع خلالها الإنسان الكتابة وأدواتها في العراق القديم ومصر الفرعونية، إلى غاية إنجاز أهم وسيلة ثورية في نفس الباب هي المطبعة على يد غوتمبرغ الألماني في منتصف القرن الخامس عشر الميلادي.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول أن علم تحقيق المخطوطات، أو «تقييد العلم»بمصطلحات الأسبقين من أمثال الخطيب البغدادي (ت 463 هـ)، أسبق وجودا من المصطلحات المتداولة عن هذا المنحى العلمي الآن، إذ عرف العلماء المسلمون القدامى و غيرهم من الأمم الأخرى، ما يُطلق عليه اليوم بالتحقيق و ذلك بما اتبعوه من قواعد وطرائق للوصول إلى تأدية

* – قسم علم المكتبات و العلوم الوثائقية، كلية العلوم الإنسانية و الحضارة الإسلامية، جامعة وهران.

النصوص القديمة صحيحة كما تركها مؤلفوها، عن طريق الجمع والاستقصاء، والتحقّق والتمحيص وغير ذلك من الاصطلاحات ..

– إطلالة على "تحقيق النصوص ونشر الكتب":

1– عند الأوروبيين ابتداء من القرون الوسطى:

من الثابت تاريخيا أن أول من انهمك على مقابلة النصوص – بالمعنى الأقرب إلى تحقيق النصوص الآن– هم رجال الدين المسيحيين بأوروبا الغربية ابتداء من القرن الخامس الميلادي إلى غاية القرن السابع منه.إذ صادفت هذه المرحلة، سقوط الامراطورية الرومانية.

وقد شهدت أماكن العبادة و الأديرة في المدن الأوروبية الكبرى بفرنسا وإيطاليا احتكار ثقافة الكتاب و إنتاجه، فظهرت إلى الوجود فئة من الكنسيين، عُرفت في تاريخ ثقافة القرون الوسطى بـ"النسّاخ» **Les copistes**، وقد كانت لهم حظوة و مكانة مرموقتين في المجتمع الأوروبي آنذاك، حيث كان عملهم ينحصر في كتابة النصوص الدينية و شروحات الشارحين،ثم مقابلتها بالنصوص الأصلية،بالإضافة إلى كتابة سير القديسين أو ما يُعرف بالهاجيوغرافيا**"Hagiographie"**[1] و هي كتابة قريبة مما يُعرف في التراث العربي الإسلامي بكتب السيرة و التراجم.

لقد تميزت هذه المرحلة، بالإضافة إلى سبقت الإشارة إليه،ببعض السمات في طرائق الكتابة و التأليف، كان لها دور مهم في عملية تحقيق النصوص، منها ما كانت له علاقة بشرح النصوص الأرسطية من منظور كنسي،و منها ما ارتبط بما كان شائعا في أوساط "النّساخ»حينما كانوا يعمدون إلى كشط ما كان مكتوبا على الرّقوق والجلود من آثار الكُتّاب

الكلاسيكيين اليونان والرومان، وإحلال محلها شروحات رجال الدين المسيحيين، الأمر الذي كان من الأسباب الجوهرية في عدم تمكّن الأوروبيين في هذه الفترة من التّعرّف على النصوص اليونانية و الرومانية معرفة علمية دقيقة.

أما ثاني مرحلة مهمة في تطوّر مفهوم التّحقق من النصوص بأوروبا، فقد تصادفت مع بداية الإشعاع العلمي و الثقافي العربي الإسلامي، حيث استبدل الأوربيون في هذه الفترة لغة العلم من اللّغة اللاتينية إلى العربية،وكان ذلك فيما بين القرن السابع الميلادي و القرن الثالث عشرة منه.و قد انكب الدارسون الرّهبان و غيرهم، في عملية ترجمة واسعة للآثار العلمية العربية، يحدوهم في ذلك، الانفتاح و التسامح الذي اتسمت بيه الثقافة العربية الإسلامية في معظم الحواضر الإسلامية مثل بغداد وقرطبة و أشبيلية و غيرها من المدن العربية الإسلامية.[2]

لكن ابتداء من القرن الثالث عشر، بدأ علم تحقيق النصوص بأوروبا يخطو خطوات هامة، وتزامن ذلك مع حركة الإحياء " la renaissance" التي بدأت أولا مع ترجمة الأعمال العلمية العربية ثم انتقال مصانع الورق العربية التي كانت شائعة منذ القرن الثامن الميلادي نحو الأندلس وشاطبة على وجه الخصوص؛ إلى غاية أن استوى الأمر بأوروبا مع تأسيس الجامعات مثل أكسفورد بانجلترا سنة 1163م والسوربون بفرنسا في سنة1257م.

وقد كانت تقنية التحقّق من النصوص في هذه الفترة، تقوم على ترجمة النصوص العربية, وخاصة تلك المتعلّقة بفلسفة أفلاطون و أرسطو،و

مقابلتها بما أنجزه الكنسيون في هذا الميدان، مركزين عملهم هذا، على الرجوع إلى بعض ما انفلت من نصوص يونانية، من أيدي الكُشّاط والكنسيين الذين كانوا يمقتون كل ما هو يوناني أو عربي.و قد كان الأمر يستدعي في هذه الحالة الاستعانة بجيش من المترجمين من العلماء المسلمين و المسيحيين و اليهود، ممن كانوا يُتقنون اللغات اليونانية والعربية واللاتينية.

وتواصلت حركة نقد النصوص القديمة و نشرها في أوروبا- وإن كانت لا تقوم على منهج محدد وقواعد متعارف عليها-خلال القرن الخامس عشر الميلادي عندما دخل الأوروبيون فعليا في عصر الإحياء، الذي تميز بإعادة اكتشاف التراث اليوناني-اللاّتيني،وفق منظور وفلسفة قائمة على القطيعة الإبستمولوجية و الدينية، فكانوا يعمدون إلى جمع النُّسخ المتعددة للكتاب الواحد،و يقابلون بينها، وكانت المنهجية المتّبعة حينذاك تكاد تنحصر في اختيار إحدى الروايات من النُّسخ المختلفة ووضعها في نص الكتاب، ثم تقييد ما بقي من الروايات في الهامش.

وقد ساعدهم في ذلك تعميم استعمال الطباعة الحديثة و انتشارها في معظم المدن الأوروبية مثل باريس وروما و ليبزغ و ليدن و غيرها. وبعدما كانت حركة النشر تراوح مكانها قبل اختراع غوتمبرغ، قفز التحقيق و النشر إلى مئات الآلاف من النسّخ للكتاب الواحد.

ففي القرن الخامس عشر وحده، قذفت المطابع إلى الأسواق ما يقارب الخمسة والثلاثين ألفا من العناوين، أو ما يفوق عشرين مليونا من

النّسخ، مع العلم أنّ تعداد سكان أوروبا في تلك الفترة من الزمن لم يكن يتعدّى المائة مليون نسمة.[3]

أما في القرن السادس عشر فقد وصل إنتاج الكتب مابين 150ألف و200ألف عنوانا، كانت تمثل من حيث عدد النّسخ مائتي مليون، طُبع منها في ألمانيا وحدها 45 ألفا من العناوين، و26 ألفا في انجلترا, وما يقارب الثلاثين ألفا بفرنسا.[4]

وعلى الرغم من التطوّر الذي حصل في ميدان التحقيق و النشر بأوروبا فإنه يمكن القول بأنّ الأصول العلمية لنقد النصوص- الفيلولوجيا- لم تظهر إلا في أواسط القرن التاسع عشر الميلادي في إطار التحوّلات الجذرية التي بدأت ملامحها ترتسم بعد الثورة الفرنسية في سنة 1789 مباشرة، إذ قامت السلطات المركزية آنذاك بتأميم مكتبات الطبقة الأرستقراطية ومكتبات الكنائس والدير، الأمر الذي دفع المتخصصين في مجال المخطوطات و الوثائق بصورة عامة، إلى إيجاد السّبل العلمية و التقنية من أجل التحقّق من صحتها بهدف نشرها لعامة الناس.

وفي ضوء ما توصل إليه المحققون الأوربيون، فرنسيين كانوا أو ألمان، استخدم المستشرقون بعد ذلك، تلك الأصول والقواعد – مع ما استوحوه من قواعد وطرائق المحققين والمترجمين العرب والمسلمين الوائل- في نقد الكتب العربية و الشرقية عموما..و كان ذلك على يد ثلة من العلماء والمحققين مثل الألماني"برجستراسر»والفرنسيَين "بلاشير»و"سوفاجي»وغيرهم.[5]

ثم توالت المحاولات في هذا الباب على يد العديد من الدارسين المرموقين من أمثال إبراهيم مدكور و عبد السلام هارون و صلاح الدين المنجد وغيرهم.

2- عند المسلمين في العصور الذهبية:

لقد عرف المسلمون الأوائل ما يُطلق عليه اليوم التحقيق بما اتبعوه من قواعد انتهت بهم إلى ما أثبتوه من علوم الحديث عن طريق إثبات صحة السند و علم الجرح و التعديل وما قام به علماء اللغة و الشعر من توثيق للنص القديم و من التثبّت عن صحة نسب النّص الذي يعتمدون عليه إلى قائله.

والواقع أن هذه التجربة العلمية و المنهجية الفريدة عند المسلمين، ما كان لها أن تكون لولا الظروف الخاصة التي مرت بها الحياة الدينية والعقلية عند المسلمين مع بداية التأسيس..

لقد سبق أن مرّ المسلمون بتجربة التّحقق و الحيطة و الحذر في كتابة النص القرآني منذ الوهلة الأولى التي عهد فيها الخليفة أبو بكر الصديق رضي الله عنه، لمعاصريه من الصحابة بتوثيق القرآن الكريم.

الحقيقة أنّ القرآن الكريم قد كتب كله في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم، و أن مادفع الخليفة أبابكر رضي الله عنه، إلى تجميعه مرة أخرى كان بدافع موضوعي، هو أن القرآن الكريم،كان محفوظا في وعائين مهمين هما: ما أملاه النبي صلى الله عليه وسلم على كتبته ومنهم زيد بن ثابت، وقد كان على العسب و اللخاف و الرقيق. أمّا الوعاء الثاني فقد كان في صدور الصحابة من أنصار و مهاجرين.

فما كان من أمر أبي بكر رضي الله عنه، في هذه المرحلة الثانية، إلاّ استنساخ القرآن، بمعارضة ما حفظ على العسب و اللخاف، أي ما أملاه النبي صلى الله عليه وسلم، بما حفظه الصحابة رضوان الله عليهم.

ولقد اتفق، مثلما تبينه المصادر، على أن الخليفة أبو بكر رضي الله عنه، قد نادى في المدينة المنورة: «من كان تلقى من رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا من القرآن فليأت به."[6]

وأخرج ابن أبي داود أيضا أن أبا بكر (ض)قال لعمرو بن زيد: أقعدا على باب المسجد، و من جاءكما بشاهدين على شيء من كتاب الله فاكتباه.

وقال السيوطي في مجال القراء: المراد أنهما سيشهدان على أن ذلك كمكتوب كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم. [7] و قال أبو شامة: و كان غرضهم أن لا يكتب إلاّ من عين ما كتب بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا مجرد الحفظ، قلت أو المراد أنهما يشهدان على أن ذلك مما عرض على النبي صلى الله عليه وسلم عام وفاته. [8]

وبعد أن اكتمل هذا العمل الجبار الذي أشرف عليه الصحابي الجليل زيد بن ثابت، تحت رعاية و وصاية الخليفة أبي بكر؛ و بعد مراجعة دقيقة لآيات و سور القرآن، لاحظ، فيما رواه الطبري، عن زيد بن ثابت، قوله: "لما كملت كتابة القرآن في المصحف قرأته فوجدت تفقد فيه آية 23 من سورة الأحزاب"من المؤمنين رجال صدقوا ما عاهدوا الله عليه، فمنهم من قضى نحبه و منهم من ينتظر و ما بدلوا تبديلا «فبحثت

عنها عند المهاجرين بيتا بيتا فلم أجدها عندهم، ثم بحثت كذلك عند الأنصار، فلم أجدها إلاّ عند خزيمة بن ثابت الأنصاري، فكتبتها، ثم قرأت النسخة مرة أخرى، فوجدت تفقد فيها آيات من آخر سورة التوبة "لقد جاءكم رسول من أنفسكم... إلى: رب العرش العظيم: فبحثت عند المهاجرين فلم أجدها عندهم، ثم بحثت عند الأنصار فلم أجدها إلاّ عند خزيمة فأدخلتها، ثم قرأت ثالثا من أوّله إلى آخره، فلما اطمأن خاطري أنه جامع مانع لا ينقصه شيء، قدمت نسخة المصحف إلى أبي بكر فأثنى علي؛ فكانت عنده».[9]

وقد تمّ لأبي بكر جمع القرآن و توثيقه كلّه في سنة واحدة تقريبا، لأن فيما ترويه المصادر، أمره لزيد بجمعه كان بعد واقعة اليمامة،و قد حصل الجمع بين هذه الواقعة ووفاة أبي بكر.و لكن لم يمر هذا الأمر (توثيق القرآن) دون إثارة بعض الإشكاليات، إبان أو بعد ذلك، وخصوصا بعد ما روى زيد بن ثابت حادثة أنه لم يجد ما فقده في النسخة الأولية، إلاّ مع خزيمة الأنصاري.فانكب الدارسون على استفسار هذا الأمر و تبديد الغموض الذي اكتنفه، كما عمد إلى ذلك الزركشي، في رواية: فأما قوله: «وجدت آخر براءة مع خزيمة بن ثابت ولم أجدها مع غيره»يعني ممّن كانوا في طبقة خزيمة من لم يجمع القرآن.[10]

ويبدو أن ذلك لم يشغل الدارسين القدامى ممن هم على شاكلة الطبري أو الزركشي وحسب، بل تعداه إلى الدارسين المحدثين، إذ أن منهجية كتابة القرآن في عهد أبي بكر،و إن كانت قد أرست قواعد علمية جديدة و مبتكرة عند المسلمين، إلاّ أنها أوقعت من خلال نص زيد بن

ثابت –حول سورة التوبة و أبي خزيمة الأنصاري– الناس في حيرة من أمرهم: إذ كيف لم يجد زيد آخر سورة التوبة إلاّ مع أبي خزيمة ؟

ويزول هذا الإشكال سريعا عندما يعلم القارئ أن غرض زيد: أنّه لم يجدها مكتوبة إلاّ مع أبي خزيمة،كما في قول السيوطي، نقلا عن أبي شامة قوله: "لم أجدها مع غيره أي مكتوبة مع غيره."[11]

ويعلق صبحي الصالح على ذلك بقوله: و قد كان ذلك كافيا لقبوله إياها (أي مكتوبة مع أبي خزيمة) لأن كثيرا من الصحابة كانوا يحفظونها، و لأن زيدا نفسه كان يحفظها و لكنه أراد – ورعا و احتياطا– أن يشفع الحفظ بالكتابة، وظل ناهجا هذا المنهج في سائر القرآن الذي تتبعه فجمعه بأمر أبي بكر. فكان لابد لقبول آية أو آيات من شاهدين هما: الحفظ و الكتابة.[12]

ولم يتوقف العلماء المسلمون كثيرا في مجال التحقق والتمحيص عند كتابة وتوثيق القرآن الكريم لأن هذه المسألة كانت بالنسبة إليهم أمرا قد حُسم فيه منذ الكتابة الأولى للقرآن الكريم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم.

غير أنهم، وخلافا لما سبق، فقد قاموا بابتكار منهجية وقواعد صارمة في قضية توثيق الحديث النبوي الشريف هذه المرة.ويرجع الفضل في ذلك – أي في إرساء قواعد الإسناد– إلى أبي بكر الزّهري (تعام124هـ/742م)[13] الذي اهتم بسلاسل الأسانيد لعدد كبير من الأحاديث،وكان عليه وهو أحد التابعين أن يبحث عن أوائل التابعين و الصحابة الذين أدركوا الرسول عليه الصلاة والسلام، و سمعوا منه أو كانوا

أصحاب هذه الأحاديث،أما دوره في ذلك فيكمن في أنه كان أول من أثبت الأحاديث في صورة مكتوبة. [14]

ولقد انسحب هذا المنهج على بقية العلوم عند المسلمين، حتى أمسى علما قائما بذاته، لا يقترب عالم أو أديب أو مؤرخ من علم إلا و تسلّح به، إذ كانت الغاية من وراء ذلك هي جعل العلوم الإسلامية قاطبة خالية من كل ظن أو شبهة.

أما فيما يخص بما نحن بصدده، وهو قواعد تحقيق المخطوط، فيمكن القول بكل ارتياح بأن منهجيته قد وُلدت من بطن علوم الحديث مثله في ذلك مثل بقية العلوم والفنون العربية الإسلامية، ضف إلى ذلك ما اتسمت به طبيعة الكتابة ومذاهبها عند العلماء المسلمين،الذين كانوا يراجعون ما يؤلفونه من كتب علمية،سواء بالزيادة أو التنقيح.

ومن ميزات التأليف عندهم أيضا، الاختصار والتفصيل إذ قلّما نجد عالما أو مؤرخا لا يصدر كتابه مختصرا مرة و مفصّلا أخرى.

ثم إنّ ما طَبَعَ عملية التأليف من سمات مميّزة هي مجالس الإملاء التي كان يُنقل فيها الكتاب الواحد أكثر مرة واحدة، فيتعرّض النص إلى الزيادة والنقصان والتحريف.

وعليه، فإنه من الطبيعي أن يهتم العلماء المسلمون آنذاك بالتحقق والتمحيص فيما يُكتب ويُنقل من علم في شتى الميادين، حتى وصل بهم المقام إلى تأليف كتب في التحقيق والنظر، ضمنوها ملاحظات وآراء تحوّلت مع مرور الزمن إلى قواعد استلهمها المستشرقون الأوربيون في

تصديهم لعملية تحقيق ونشر التراث العربي الإسلامي خلال القرن التاسع عشر الميلادي.

ومن تلك الأعمال يمكن ذكر ما يلي، على سبيل المثال لا الحصر:

- تقييد العلم للخطيب البغدادي المتوفى سنة463هـ/1071م.
- تذكرة السامع و المتكلّم في أدب العالم و المتعلّم لابن جماعة المتوفى عام 1273م.
- المعيد في أدب المفيد والمستفيد لعبد الباسط العلموي المتوفى سنة981هـ/1573م.
- الدرّ النضيد للبدر الغزيّ المتوفى سنة 1577م.[15]

– خطوات تحقيق النصوص العربية:

لقد سبقت الإشارة إلى أن أسبق محاولات وضع قواعد و أصول لنقد النصوص العربية،كانت للمستشرق الألماني برجستراسر ومحققين عرب من أمثال عبد السلام هارون وصلاح الدين المنجد، إذ قام هذا الأخير مثلا بوضع قواعد نُشرت لأول مرة في مجلة المخطوطات العربية عام 1955، تمّت الموافقة عليها في مؤتمر المجامع العربية الذي انعقد بدمشق سنة1956، واعتبرها دليلا للمحققين في نشر التراث العربي الإسلامي.

ولقد كانت هذه القواعد مستوحاة – إلى جانب تجربة المحقّق الشخصية– مما وضعته جمعية المستشرقين الألمان لنشر سلسلة النشرات الإسلامية التي كانت تصدرها"Bibliotheca Islamica"[16]، والتي كانت تضم مجموعة هامة من المستشرقين من أمثال "كارل بروكلمان"

صاحب تاريخ الأدب العربي، و"هلموت ريتر»مؤلف" مخطوطات تاريخية عربية في مكتبات اسطنبول..."وغيرهما.

أمّا فيما يخص خطوات أو قواعد تحقيق النصوص العربية كما اتبعها العديد من المحققين البارزين، سواء كانوا عربا أو مستشرقين، فإنها تتناول الكتب العربية القديمة مهما كانت الموضوعات التي تطرقها.و خلافا لما يعتقده البعض فإن التحقيق لا يعالج النصوص التي تركها أصحابها مخطوطة أو منسوخة باليد فحسب، بل يشمل أيضا كل أنواع الكتب العربية القديمة ومنها:

– الكتب التي لم تُطبع بعد، أي تلك التي لا تزال في شكلها المخطوط.

– الكتب التي تمّ طبعُها قديما ولم تخضع نصوصها إلى النقد والتحقيق، ولم يزوّدها أصحابها بالفهارس و الكشافات بأنواعها.. ويشمل هذا النوع كل الكتب العربية القديمة التي طُبعت بأوروبا ابتداء من القرن الخامس عشر، أي بعد اكتشاف الطباعة،وهي كثيرة خصص لها بعض المستشرقين بيبليوغرافيات كاملة مثل تلك المشار إليها آنفا..[17]

– الكتب التي نشرتها المطابع العربية خلال القرن التاسع عشر في مصر ولبنان والجزائر، وخاصة تلك التي برزت إبان حُكم محمد علي لمصر (مطبعة بولاق).وما تمّ نشره على أيدي بعض المستشرقين الفرنسيين بالجزائر خلال القرن التاسع عشر..

– الكتب التي تمّ تحقيقها وطبعها من طرف المستشرقين والعلماء العرب المحدثين، غير أنها بعد النشر كُشف عن نسخ قديمة من مخطوطاتها..

ومن الخطوات العلمية التي درج عليها المحققون في تحقيق ونشر كتب التراث ما يلي:

أ- *جمع الأصول*:

يؤكد كل من برجستراسر في "أصول نقد النصوص و نشر الكتب "وفرانز روزنتال في "مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي»وفؤاد سيد في "الكتاب العربي المخطوط» في مسالة ضبط النّص وتأديته،على السعي إلى معرفة نُسخ الكتاب المختلفة ومعرفة قيمتها العلمية والتاريخية، وذلك عن طريق مراجعة البيبليوغرافيات القديمة منها و الحديثة مثل «كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون»لحاجي خليفة أو "تاريخ الأدب العربي" لكارل بروكلمان، أو "تاريخ التراث العربي" لفؤاد سزكين.. أو كل ما من شأنه الإسهام في التعرف على أصول النصوص وأصحابها مثل كتب التراجم العربية- وبعضها يتجه نحو الكتابة البيبليوغرافية مثل كتاب الديباج لابن فرحون وكتاب نيل الابتهاج لأحمد بابا التنبكتي وغيرهما..ويضاف إلى هذه المصادر أيضا، مصادر في غاية من الأهمية في هذا الباب، وهي الفهارس بأنواعها، سواء تلك التي نجدها بين طيات المصادر مثل «فهرسة ابن خير الاشبيلي»و "فهرسة ابن عطية الأندلسي" أو فهارس المكتبات مثل "نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا" لرمضان ششن وغيرها..

وتكمن أهمية الخطوة الأولى في عملية تحقيق النصوص - وهي جمع الأصول من أجل ضبط النص و تأديته تأدية صحيحة- في جانبين هما:

الجانب الأول: مراجعة المصادر المذكورة للتأكد من صحة نسب المخطوطة لصاحبها، ومن ثمة التعرف – إن توفر ذلك–على جزء و لو يسير من حياته وعصره وتتلمذه على شيوخه و ما إلى ذلك..

– التحقق من صحة عنوان الكتاب ونسبته إلى مؤلفه عن طريق المصادر البيبليوغرافية القديمة و الحديثة المذكورة سابقا.

– مقابلة نسخ الكتاب المختلفة بعد اعتماد أحد النّسخ أصلا وإثبات نصها وإعطاء رموز لسائر النُّسخ يشار إليها في الهامش لتحديد اختلاف القراءات بين النّسخ والتصحيف والتحريف والخطأ، والاستغناء عن ذكر أوهام الناسخ.

– ضبط النص و شكله و خاصة الأعلام و المواضع و المصطلحات و الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية و أبيات الشّعر، ويُشار في المقدمة إذا كان الأصل مضبوطا أو أن الضبط من عمل المحقق.

– تحديد مصادر المؤلف و معارضة النصوص التي نقلها على أصولها و يُشار في الهامش بإيجاز إلى ما فيها من زيادة أو نقصان. وإذ الم يُشر المؤلف إلى مصادره و تمكّن المحقق من التعرف عليها فيشار إلى ذلك أيضا.

وعلى المحقق أن يُورد أية إضافة عن صلب النّص سواء من المصادر أو يقتضيها السياق أن تكون بين قوسين معقوفين [..].كما يتطلب النص وتأديته تقسيم الكتاب إلى فقرات ووَضع علامات الترقيم من نقط و فواصل وأقواس وعلامات تنصيص وتعجّب واستفهام، ورسم الكلمات

بقواعد الإملاء الحديث من وضع الهمزات وإثبات أسماء الأعلام كما تُكتب اليوم..[18]

الجانب الثاني: تقدير قيمة كل نسخة من النّسخ وفق القواعد التي تمّ ضبطها من طرف جمهرة المحققين و العلماء، وهي حسب الأهمية العلمية:

-إنّ أعظم النّسخ قيمة تلك التي كتبها المؤلف نفسه وعليها توقيعه، ويُطلق عليها النسخة الأم..

- المخطوطة التي كتبها أحد طلاب المؤلف كما سمعها منه إملاء في حلقة الدرس أو بإشراف المؤلف نفسه، أو تلك التي يكون المؤلف قد صححها وأجازها.

- المخطوطة التي كتبها عالم شهير أو كانت في حوزة رجل عالم، أو قد تداولها أكثر من عالم واحد و عليها تعليقاتهم..[19]

- إن النّسخ الكاملة أفضل من النّسخ الناقصة، والنسخ القديمة أفضل من النّسخ الحديثة، والنسخ التي قوبل بغيرها أحسن من التي لم تقابل و هكذا...

- النسخ المتأخرة المنسوخة عن نسخة المؤلف رأسا أو من نسخة من عصر المؤلف.

ومن الأمور الهامة التي يؤكد عليها مؤتمر المجامع العربية الذي انعقد بدمشق سنة1956 حول تحقيق التراث عدم جواز نشر كتاب عن نسخة واحدة إذا كانت له نسخ أخرى معروفة، كما أن قدم النسخة ليس وحده مبررا لتفضيلها.

ب- الهوامش و التعليقات:

تكمن أهمية الإحالات والتعليقات في الكتب التراثية المحقّقة في أنّها تخلع على النص المحقق طابع تأدية النص تأدية صحيحة.ثم إن هذه الإحالات والتعليقات، تظهر العمل العلمي الذي يُميّز بين محقق بذل المجهود العلمي المطلوب الذي يُسهم في إثراء النص، وبين محقق آخر..فتحقيق النصوص حسب بعض الدارسين المتمرسين "علم و صناعة و فنّ و اصطلاح و ممارسة هي التي تفاضل بين محقق و آخر..»[20]

والسّبب في ذلك يرجع إلى أن التراث العربي الإسلامي تراث متنوّع بين الأصول و الفقه والحديث والتاريخ و الجغرافيا و علم الكلام و الأدب والشعر و الطب و الصيدلة و الفلك و غيرها..فالذي ينكفئ على تحقيق مخطوطة في التاريخ لابد أن تكون له معرفة وثقافة في التاريخ واطلاع واسع على مصادرها.

وعلى محقق كتاب تراثيّ في الصيدلة أن يكون مدركا لاصطلاحات هذا العلم ومطلعا مصادره القديمة والحديثة كذلك.

والحقيقة أنه إذا كانت هناك بعض القواعد التي يجب إتباعها عند تحقيق أي كتاب مثل تخريج الأعلام والمواضع و البلدان وما إلى ذلك من أمور تسهم في عملية فهم النص، فإنّ لكل كتاب طريقته الخاصة التي تفرضها ثقافة ومصادر المحقق في ميدان من ميادين المعرفة المختلفة في التراث العربي الإسلامي.

وقد تشتمل الإحالات والتعليقات بالإضافة إلى ما سبق ذكره، التحقّق من الأبيات والشواهد الشعرية والآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة والأمثال الواردة في النص المحقّق، وذلك بالرجوع إلى المصادر. كما تتضمن

إحالات الكتاب أيضا المقابلات والتخريجات وفروق النسخ بين مخطوطة وأخرى..

ج–الكُشّافات:

وهي ما يُطلق عليها أيضا الفهارس التحليلية والتي تعني ترتيب المواد ترتيبا مفصلا في شكل فهرست، وهو الأمر الذي لم يكن معروفا عند العلماء القدامى سواء كانوا مسلمين أو غير مسلمين. [21] ذلك أن الحاجة إليها لم تبرز إلا بعد اكتشاف الطباعة في القرن الخامس عشر الميلادي.

وتأتي الكشافات أو الفهارس التحليلية بعد الانتهاء من جمع الكتاب وتصفيفه في صفحات وتوضع حسب الموضوع المطروق:

- فهرس الأعلام.
- فهرس المواضع و الأماكن و البلدان.
- فهرس للقبائل و الأمم و الفرق
- فهرس لأسماء الكتب الواردة في النص.
- فهرس المصطلحات.
- فهرس للمسائل الفقهية(إذا كان الكتاب في الفقه).
- فهرس للقوافي (إذا كان الموضوع في الشعر).
- فهرس للأدوية (إذا كان الكتاب في الصيدلة)، و غيره من الفهارس أو الكُشافات..

د– المقدمة:

ويُقصد بها المقدمة العلمية التي يقوم المحقق بكتابتها بعد الانتهاء من النص دراسة و تحقيقا و طبعا، ذلك لأنّه قد يحتاج إلى ذكر صفحات من الكتاب.

و تتضمن المقدمة الإشارة إلى:

- أهمية الكتاب و الهدف من نشره.
- موضوع الكتاب و مكانته بين الكتب ذات الموضوع الواحد.
- نُقول المتأخرين من الكتاب، وإلى أيّ عصر ظل الكتاب معروفا.
- سيرة حياة مؤلف الكتاب: ثقافته و عصره، شيوخه و مؤلفاته، أهم المصادر التي ترجمت له..
- مخطوطات الكتاب: ويتم الإشارة إلى المخطوطات المعتمد عليها في التحقيق و أماكن وجودها وأرقامها ووصفها المادي وتاريخ نسخها و ما عليها من سماعات أو إجازات أو تملُّكات أو توقيفات، وتحديد النسخة التي اعتمدها أصلا ورموز جميع النّسخ التي قابل بها.
- التحقيقات السابقة للكتاب (إن وُجدت) والتعليق عليها سلبا أو إيجابا.
- المنهج الذي سار وفقه المحقق في إخراج النّص و التعليق عليه.

د- ثبت المصادر و المراجع:

ومثل أي عمل أكاديمي يجب على المحقق أن يُذيّل كتابه بقائمة بأسماء المصادر والمراجع التي اعتمد عليها في كتابة المقدمة وتحقيق النص وتأديته مرتبة على أسماء المؤلفين،مشيرا فيها إلى عناوين الكتب الرئيسية،

فالعناوين الفرعية، تليها الطبعة، البلد أو المدينة التي طُبع فيها الكتاب، المؤسسة أو دار النشر، سنة النشر، عدد صفحات المصدر أو المرجع.

وهكذا فإن عملية تحقيق النصوص ونشر الكتب التراثية من الأعمال الجليلة و المضنية في آن واحد، لا يقربها إلا من يتسلّح بالصبر والجَلَد، ليس في عملية التحقيق ذاتها فحسب،بل أيضا في رحلة التفتيش عن المخطوطات ومشاق التنقل بين المكتبات الخاصة و العامة.

والذي يعرف الحالة و الأسلوب الّذَين تُحفظ بهما المخطوطات العربية الإسلامية في الجزائر و بقية الدول العربية، يُدرك أنّه أمام معضلة لا حلّ لها إلا بخلق إستراتيجية حقيقية للتكفل بإشكال المخطوط العربي الإسلامي والمكتبة العربية عموما.

الهوامش:

*- الكوديكولوجيا مصطلح من وضع الفيلولوجي "ألفونس دان Alphonse DAIN"خلال النصف الأول من القرن20. وكان الهدف من وراء وضع هذا المصطلح هو أن علم دراسة و تحقيق المخطوطات أوسع وأرحب من المصطلح «الفيلولوجيا Philologie»أو علم تحقيق النصوص، الذي شاع خلال القرن 19 بأوروبا و بألمانيا على وجه الخصوص. وكوديكولوجيا من الأصل اللاّتيني Codex الذي يعني حرفيا قانون تركيب أو خلط الأدوية،أما المعنى الاصطلاحي هو التقنية التي وصل إليها المهتمون بالكتاب في أوروبا خلال القرن الثالث الميلادي، عندما غيّروا بطريقة ثورية من الشكل التقليدي للكتاب الذي كان عبارة عن صحيفة من ورق البردي أو الرّق، ملفوفة ذات عرض يصل إلى 24 سم و طول يفوق 5 أمتار،نحو الشكل المعروف الآن.و في هذه الفترة أيضا بدات المصطلحات المعروفة في ميدان الكتاب تبرز كبديل للمصطلحات القديمة مثل volumen أي مجلد الذي يحوي كراريس... المرجع:

Jean-François IL mont, le livre et ses secrets.Louvain: presses universitaires de Louvain 2003,p p.26-29.

1. Robert MATHEU, l'imprimerie: une profession,un art.Paris: éd. Musin-Dunod, 1979, p.24.

2. للمزيد من المعلومات حول هذا الموضوع راجع: غوستاف لوبون في حضارة العرب ترجمة عادل زعيتر، القاهرة: مطبعة الحلبي وشركاهن1969، ولويس غاردي في:

la cité musulmane:vie sociale et politique.Paris librairie philosophique, 1969.

Albert LABARRE, histoire du livre. Paris: -presses universitaires, 1985, p.6[3]

و في هذه الأثناء (القرن15م) تمّ تحقيق ونشر الأعمال الكلاسيكية الهامة مثل أعمال أرسطو وسيشرون وفيرجيلوس، فنُشر للأول 165 طبعة محققة و مشروحة، وللثاني 332 طبعة، أما الثالث وهو فيرجيلوس فقد نُشرت له160طبعة.

[4] .Ibid, p.68.

5. كانت أسبق المحاولات في هذا المجال هي محاولة برجستراسر(1886-1946) الذي ألقى محاضرات على طلبة الدراسات العليا بقسم اللغة العربية بجامعة القاهرة عام 1931، تشرها عام 1969 الدكتور محمد حمدي البكري تحت عنوان»أصول نقد النصوص ونشر الكتب "،ثم وضع بلاشير و سوفاجي فواعدا لنشر وترجمة النصوص العربية عام 1945 بعنوان:

"Règles pour éditions et traductions des textes arabes. "

6. . الزركشي،البرهان في علوم القرآن،تحقيق يوسف عبد الحمن المرعشلي،بيروت: دار المعرفة،1994،.ج1، ص.326. مسند الإمام ابن حنبل،تحقيق أحمد محمد شاكر،ط3، القاهرة: دار المعارف،1949، ج1، ص13. السيوطي، الإتقانفي علوم القرآن،ط4، بيروت: دار المعرفة،1978،ج1، ص76.

7. السيوطي، الإتقان، ج1، ص77.

8. السيوطي, المصدر نفسه، ص100- و راجع في ذلك أيضا محمد حميد الله، تدوين القرآن الكريم تراجمه. في "كتاب الأصالة". ج1، الملتقى الخامس عشر للفكر الإسلامي. الجزائر. 1981.ص98.

9. الطبري، جامع البيان في تفسير القرآن، بيروت: دار المعرفة،1980 ج1، ص2.

10. الزّركشي، البرهان. ج1. ص3.

11. السيوطي، المصدر السابق، ص101

12. صبحي الصالح، مباحث في علوم القرآن. ص75. (كما يذكر الزركشي في بيان من جمع القرآن حفظا من الصحابة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم: وفيما يذكر من جمع القرآن حفظا وهم: أربعة كلهم من الأنصار: أبي بن كعب، و معلذ بن جبل، و زيد بن ثابت، و أبو زيد (أحد بني عمومة أنس بن مالك في تتمة الحديث).. غير أن من الدارسين ممن يقول أن حفظة القرآن الكريم، مجتمعا، يتعدى هؤلاء الأربعة بكثير..(البرهان.ج1. ص334.. و راجع أيضا: ابن النديم في الفهرست، ص42.

13. الحقيقة أن هذه المسألة طويلة و متشعبة تحتاج لوحدها مقالة مفصّلة.لكن ما يمكن تسجيله في هذا المقام أن شخصيات عديدة شاركت في توثيق الحديث النبوي الشريف تجميعا و تأسيسا لمصطلحات علوم الحديث، ابتداء من الخليفة الأموي عمر بن عبد العزيز(97هـ/714م) و غيره من أمراء الأمصار مثل عبد العزيز بن مروان (ت سنة85هـ)..وأبو بكر محمد بن حزم (ت 120هـ).

14. للتوسع في هذا الموضوع راجع: السمعاني، أدب الإملاء والاستملاء، بيروت: دار الكتب العلمية،1981، ص.ص: 4-11. الخطيب البغدادي، تقييد العلم، ص. ص: 29-31.

15. يبدو أن القواعد التي ضبطها الخطيب البغدادي في مؤلفه»تقييد العلم»والتي استلهمها العلماء الذين أتوا بعده،كانت ضمن إستراتيجية عامة لا تخدم تقنية النسخ و الكتابة فقط بل تعدوها إلى طرائق التأليف عامة، و الغاية منها تحقيق أهداف منها: 1- التقليل من الوقوع في أخطاء القراءة المؤدية إلى اللّبس و الإبهام.2- إن عملية النّسخ و ما تستدعيه عملية التدوين ذاتها، كان من الشساعة و الشمول، ما دفع بصاحب هذه القواعد إلى ضبط عملية الكتابة و خلق نوع من المعايير تسهل نشر المعرفة..يقول البغدادي: "...و على الناسخ أن يقابل كتابه بأصل صحيح موثوق به، فالمقابلة ضرورية للكتاب الذي يرام النفع به،وإذا صُحّح الكتاب بالمقابلة، لى أصل صحيح أو على شيخ، فينبغي أن يعجم المعجم، ويشكل المشكل ويضبط الملتبس ويتفقد مواضع التصحيف...". ولقد وضع البغدادي من

القواعد ما يدخل في باب التوثيق وباب الإسناد و الاقتباس و الاختصارات و الحواشي و غير ذلك، وهو الأمر الذي يؤكد أننا أمام العمل الأساسي الذي ألهم المحققين قواعد لتحقيق والنشر، سواء كانوا مستشرقين أو عربا..

16. نشر بروكلمان عمله لأول مرة بين سنتي 1898 و1902 في مجلدين كبيرين، ثم أعاد نشرهما بين سنتي 1937 – 1938، بعدما تمكّن من جمع مادة غزيرة حول الموضوع.. وفي سنة 1942 أصدر ملحقا ثالثا خصصه للأدب العربي الحديث. أما المؤلف الثاني وهو»هلموت ريتر "فقد اهتم في إطار الجمعية المذكورة بكل ما له علاقة بالمخطوطات العربية في تركيا، وقد قامت الجامعة الأمريكية ببيروت بنشر عمله في سنة 1958... ولقد ظهرت قبل هذه الفترة أيضا، أي مع نهاية القرن الثامن عشر و بداية القرن التاسع عشر، إسهامات إستشراقية أخرى تمثلت في "Bibliothec Arabica»التي قام بإنجازها المستشرق "شنورر»باللغة اللاتينية بين سنة 1796 و1810، حيث أحصى كل المؤلفات العربية التي طُبعت بأوروبا ابتداء من عام 1505 على سنة 1810.، وقام بترتيبها في سبعة أقسام موضوعية تبدأ بالنحو ثم التاريخ فالشعر..مع كُشاف مرتب ترتيبا زمنيا. راجع:

J.D.Pearson,in encyclopédie de l'Islam. Nouvelle édition.Paris,Leiden: G.P.Maisonneuvve & Larose,1991, Tome III,p.p: 1233-1234.

17. قام العديد من المسترقين بإنجاز أعمال بارزة في هذا الميدان مثل عمل "شنورر Schnurrer «الموسوم بـ"Bibliothéca Arabica"، ولعمل الضخم الذي قام به المستشرق الفرنسي"Victor Chauvin «في إثني عشرة مجلدا أطلق عليه عنوان:

Bibliographie des ouvrages arabes ou relatifs aux arabes publiés dans l'Europe chrétienne de 1810 à 1885.

18. أيمن فؤاد السيد، الكتاب العربي المخطوط: علم المخطوطات،ج2،القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، د.ت، ص.550.

19. راجع ذلك فيما كتبه فرانز روزنتال في مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي، ترجمة أنيس فريحة، ط.3،بيروت: دار الثقافة، 1980، ص.ص: 62-64.

20. أيمن فؤاد سيد، المرجع السابق،ص.553.

21. يذكر المستشرق فرانز روزنتال أنه أخذ يظهر عند العلماء المسلمين في العصور المتأخرة ما يشبه الفهرست،فيذكر أن الذهبي أعدّ فهرسا بأسماء الأعلام الواردة في كتاب ابن حبّان «الثقات"، وكذلك وضع نجم الدين بن فهد(ت سنة1480م) فهارس لكتاب أبي نعيم "حلية الأولياء»ولكتاب ابن أصيبعة "عيون الأنباء" وغيرها من الكتب. المصدر، ص.112.